الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

4 **ربيع ثاني** 1440 –11 **ديسمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

سيدات: التمكين جوهرة المرحلة.. وعلينا إثبات الوجود في ذكرى البيعة الرابعة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603404?rss=1

مع دخول ذكرى البيعة الرابعة للملك سلمان تعيش السعوديات عصرًا جديدًا من خلال الأدوار الفاعلة التي تقوم بها بعد حزمة القرارات والمناصب التي منحت لها العام الماضي وساهمت في تمكينها بشكل كبير لتقوم بدور فاعل وقيادي تساهم فيه في بناء رؤية المستقبل والتي يسعى الجميع لتحقيقها.. تأتي ذكرى البيعة مع تأكيد عدد من القيادات النسائية لـ"المدينة" أن الإصلاحات السياسية والهيكلية والاجتماعية أعانتها على أداء دورها التنموي بكامل الأهلية في ظل تأييد من المجتمع

القدرات الإبداعية

الأميرة الدكتورة الجوهرة بنت فهد بن خالد بن محمد آل سعود رئيسة قسم الطفولة المبكرة بجامعة الملك سعود تقول في ذكرى البيعة ذكرى تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان مقاليد الحكم حدثت تغييرات جذرية في المجتمع السعودي وخصوصًا المرأة في هذا العهد الزاهر حصلت علي كثير من حقوقها فأصبحت المرأة فاعلة بشكل كبير وتبوأت المراكز والمناصب العليا سواء على مستوى القطاع الحكومي أو الخاص ومما لاشك فيه أن أغلبية المجتمع السعودي مؤيد لهذه التغيرات ودعينا نقول: إنها ليست تغيرات شاذة كما يدعي بعضهم بل هي تصحيح مسارات وعودتها إلى الوضع الطبيعي، ولكل شيء استخدام إيجابي واستخدام سلبي، فمن يعارض هو من ينظر إلى الاستخدام والتوظيف السلبي للتحول الاجتماعي وفق العادات التي تعود عليها ولا ينظر إلى التوظيف الإيجابي لهذه التحولات ومدى أهميتها للفرد والأسرة والمجتمع. كما ذكرت سالفا هذه حقوق بديهية ومنطقية وكانت تحتاج إلى شجاعة وحسم من أجل استرجاعها وفي عهد سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ملك الحسم وبروح الشباب لولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان تم تصحيح تلك المسارات. ومن ثم هذه القرارات ستساهم في انطلاق المرأة السعودية لتوظيف وتطوير قدراتها العلمية والإبداعية في كافة المجالات دون تسلط أو قيود عقيمة. وفي نفس الوقت يوجد نظام يحفظ المرأة من ضعاف النفوس والمتطفلين ويعمل على الحفاظ على خصوصيتها وتنمية مهاراتها دون تعرض للتحرش أو المضايقات.

الإصلاحات في المقدمة

يناير 2019م 23وتضيف الدكتورة بسمة السيوفي دكتورة في الإدارة التربوية بمناسبة هذه الذكرى في ستكون قد مرت 4 سنوات على مبايعة سمو سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز. أربع سنوات من الإصلاحات السياسية والهيكلية غير المسبوقة والتغيير الاجتماعي الرصين.. تتلمس آثارها المرأة السعودية خاصة، عبر حزمة قرارات اجتماعية مكنتها وأعانتها على أداء دورها التنموي بكامل الأهلية، أنا أسميه عام المرأة السعودية بامتياز... فقد تم إقرار نظام التحرش، وسمح بالقيادة واستصدار الرخصة دون الحاجة لموافقة ولي الأمر، وأتيح للمرأة الدخول إلى ملاعب كرة القدم،والمشاركة في المناشط الرياضية.عام تمكين المرأة السعودية بلا منازع في مجالات عدة، جعلها تتولى العديد من المناصب والأدوار الفعالة، وأتاح لها التركيز على الدور البارز الذي وصلت اليه بالدعم الذي تستمده من القيادة توافقاً مع رؤية 2030، تطورات تشهد على أن عهد خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، قد منح للنساء حقوقاً جديدة وأعاد لهن الغائب منها.

العهد والميثاق

تؤكد لطيفة سليمان أبونيان مستشارة وزير العمل والتنمية الاجتماعية أنها مناسبة غالية على بلادنا وعلى قلوب جميع أبناء الوطن هي ذكرى بيعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله-، تأتي هذه المناسبة ونحن ننعم في بلادنا بالأمن والأمان والتقدم والازدهار بفضل الله عز وجل أولاً، ثم بفضل التلاحم والترابط بين الشعب السعودي الوفي الأصيل والقيادة الرشيدة. تدعونا ذكرى البيعة للفخر بقيادتنا الرشيدة والاعتزاز بوطننا الغالي، وتجسيداً لمشاعر الوفاء، وصدق الانتماء لهذه الأرض فالمملكة اليوم ,المباركة أرض الحرمين الشريفين، وإخلاص العمل من أجل تقدم ورفعة بلادنا بين الأمم تؤكد للعالم أجمع أنها لم ولن تتخلى عن دورها القيادي في توجيه المنطقة نحو الأمن والسلام والاستقرار، فقد حصلت المملكة على مراكز متقدمة بين دول العالم بسبب المواقف المتزنة والحكيمة تجاه مختلف .القضايا الدولية فتمكنت من الإسهام في معالجة الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية
وان بلادنا الغالية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله- تنعم ولله الحمد بنهضة تنموية شاملة وتطور في شتى المجالات، بما توفر لبلادنا من أجواء أمنية واقتصادية وحياة كريمة .للمواطن والمقيم على حد سواء

أهم قرارات وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين لدعم وتمكين المرأة

تنظيم عمل المرأة

برامج التوظيف) :أصدرت وزارة العمل 12 قرارًا لتنظيم عمل المرأة ضمن 5 برامج للتوظيف، تضمّنت المباشر، برنامج تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية، برنامج سَعْوَدة وتأنيث الوظائف الصناعية المناسبة، برامج تطوير آليات التوظيف، وتشمل برنامج العمل عن بُعد، برنامج العمل الجزئي، .(«وبرنامج الأسر المنتجة «العمل من المنزل

حماية القاصرات بضوابط الزواج

10 /12 /2017

حددت التوصيات ضوابط عقد الزيجات لما دون هذه السن، من خلال تخويل المحكمة المختصة بإتمام تلك العقود، على أن تتوافر اشتراطات عدة، مشددة على منع مأذوني الأنكحة من إجراء تلك العقود «ومن يخالف ذلك فعلى وزارة العدل أن تتخذ في حقه الإجراء اللازم»، ومنع وزارة الصحة أيضًا من إجراء .تحاليل فحوصات قبل الزواج، لأي قاصر، إلا بناء على طلب المحكمة المختصة

26 /09 /2017

أصدر خادم الحرمين أمرًا ملكيًّا بالسماح بقيادة المرأة للسيارة، ومنحها رخصة القيادة وتطبيق الإجراءات المرورية النظامية لها، مثلها مثل الرجل على حد سواء.. واستند الأمر السامي إلى رأي أغلبية أعضاء هيئة كبار العلماء الذين يرون أن الحكم الشرعي في ذلك هو من حيث الأصل الإباحة، وأن مرئيات من تحفظ عليه تنصب على اعتبارات تتعلق بسد الذرائع المحتملة، التي لا تصل ليقين ولا غلبة ظن. وحظي الأمر السامي الكريم الذي صدر بشأن السماح للمرأة بقيادة السيارة، بارتياح كامل في أوساط المجتمع .والمراقبين والمهتمين بشأن المرأة في الداخل والخارج

يؤكد على استمرار مسيرة الإصلاح والتنمية في المملكة، باعتبار أن المرأة جزء رئيس منها، يُسهم في .تخفيف العبء المالي على الأسرة السعودية، بتوفير تكلفة سائق للعائلة واستقدامه

المرأة السعودية جزء أساسي خطط رؤية 2030

%رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22 % إلى 30

دعم المرأة السعودية كونها أحد العناصر المهمة لبناء الوطن

قرار تاريخي يطيح بالضغوط على الدبلوماسية السعودية

حق الأم السعودية في الحصول على سجل الأسرة

07 /09 /2017

الأحوال المدنية» أنه يحق لكل أم سعودية تحمل هوية وطنية- أن تستفيد من سجل الأسرة للأمهات »أعلنت في إضافة أبنائها المضافين في سجل والدهم ومرتبطين بسجلها، ومن مميزات هذه الخدمة إثبات صلة الأم بالأبناء، وتمكين الأم من مراجعة أي جهة تطلب إثبات الأبناء، إضافة لتمكين الأم من المطالبة بحقوق .«أبنائها، وذلك حسبما أوضح الحساب الرسمي لوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية عبر موقع «تويتر

نظام لمكافحة التحرش

28 /09 /2017

أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش بتوجيهه لوزير الداخلية

بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش؛ نظرًا لما يشكله التحرش من خطورة وآثار سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، وتنافيه مع قيم ديننا الإسلامي الحنيف وعاداتنا وتقاليدنا السائدة، ولأهمية سن نظام يجرم ذلك ويحدد العقوبات اللازمة التي تمنع بشكل قاطع مثل هذه الأفعال، وتردع كل من تسول له نفسه الإقدام على مثل ذلك، وبما يُسهم بمشيئة الله في تعزيز التمسك بقيم ديننا الحنيف، ويضمن المحافظة على الآداب العامة بين أفراد المجتمع، اعتمدوا أن تقوم الوزارة بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش والرفع عن ذلك خلال ستين يومًا وإكمال ما يلزم بموجبه.

صندوق النفقة للمطلقات والأبناء

2017/ 08/ 08

وافق مجلس الوزراء السعودي على تنظيم صندوق النفقة للمطلقات والأبناء، ويرتبط مباشرة بوزير العدل؛ حيث تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة. ومن أبرز مهام هذا الصندوق، ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير، وصرف النفقة المؤقتة للمستفيد المستحق قبل صدور الحكم بصرفها، إلى جانب صرف النفقة لمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها ولم ينفذ لغير عذر الإعسار، وكذلك من يحدد مجلس إدارة الصندوق صرف نفقة مؤقتة لها، وسيتعين على الزوج المحكوم عليه بالنفقة، سداد المبلغ المحكوم به عليه، والذي سبق أن دفعه الصندوق نيابةً عنه.

تمكين المرأة من الخدمات

2017/ 05/ 04

وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي أمرها حال تقديم الخدمات لها، ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. جاء ذلك في تعميم وَجَّهَهُ خادم الحرمين الشريفين، أَكَّد فيه أن على جميع الجهات الحكومية المعنية- عدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها، أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، ما لم يكن هناك سند نظامي يتطلب أخذ موافقة ولي أمر المرأة.

تأسيس مجلس الأسرة

2017/ 04/ 29

صدرت موافقة الجهات العليا على ضوابط إنشاء مجلس الأسرة؛ حيث تضمنت العديد من الأمور، أبرزها إنشاء 3 لجان هي: «لجنة الطفولة، لجنة كبار السن ولجنة المرأة». ويسعى المجلس ليكون الجهة الرسمية التي تمثل المرأة والأسرة والطفل في المنظمات الدولية، وتوحيد جهود القطاعات الحكومية كافةً، فيما يتعلق بقضايا الطفل والمرأة وكبار السن؛ إذ إنه يجمع بين التمثيل القيادي من مختلف الوزارات والخبراء المختصين في قضايا الأسرة. إضافةً لممثلين من هيئة حقوق الإنسان، وبرنامج الأمان الأسري.

تعيين وكيلة الرئيس للقسم النسائي بالهيئة العامة للرياضة

2016/ 08/ 02

صدر قرار مجلس الوزراء بتعيين صاحبة السمو الملكي الأميرة ريمه بنت بندر بن سلطان آل سعود على وظيفة (وكيل الرئيس للقسم النسائي) بالمرتبة الخامسة عشرة بالهيئة العامة للرياضة. وفتح تعيين الأميرة ريمة بنت بندر آفاقًا للمرأة السعودية لممارسة النشاط الرياضي حسب الضوابط المتبعة بالمملكة.

وقد أصدر وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى، قرارًا يقضي بالبدء بتطبيق برنامج التربية البدنية في مدارس البنات اعتبارًا من العام الدراسي 1438/1439هـ؛ بحيث يتم تنفيذ البرنامج وفق الضوابط الشرعية وبالتدريج حسب الإمكانات المتوفرة في كل مدرسة، إلى حين تهيئة الصالات الرياضية في مدارس البنات، وتوفير الكفاءات البشرية النسائية المؤهلة.

جائزة الإبداع الرياضي

2017/ 11/ 27

فازت الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان وكيل رئيس الهيئة العامة للرياضة للتخطيط والتطوير بجائزة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للإبداع الرياضي في دبي.

خروج المحامية السعودية من عباءة الوكالة إلى ميدان الترافع

2016/ 04/ 12

حققت المحامية السعودية انتصارًا مهمًّا بخروجها من عباءة الوكالة إلى ميدان الترافع في المحاكم، والذي

استمر لسنوات عدة حكرًا على الرجال، وكانت المرأة محصورة في صفة «وكيل». ورأت المحاميات السعوديات أن فتح المجال لهن للعمل بصفة قانونية متكاملة تكفل لهن حق الترافع- يعد خطوة إيجابية، تعترف بأهمية المرأة السعودية ودورها في المجتمع، ويمنحها حق المدافعة عن قضايا ليست نسائية فقط، بل عن قضايا متنوعة كالقضايا التجارية، والأحوال الشخصية، وقضايا الشركات والعمالة، وغيرها. المحامية السعودية لم تكتف بحصولها على رخصة مزاولة المهنة بل استمرت في المطالبة بضمها للعديد من اللجان والهيئات ومنها هيئة المحامين وغيرها. كما أن المحاميات طالبن بتذليل الكثير من المعوقات التي تعترضهن في مكاتب المحاماة والمحاكم للعمل بشكل قانوني ورسمي، تحت مظلة وزارة العدل حماية القانونيات من المحامين

لم تنس وزارة العدل القانونيات واستغلال بعض المحامين لحاجة المرأة للتدريب لتتمكن من ممارسة المحاماة؛ حيث أقرت أخيرًا، دبلوم المحاماة الذي يستمر 3 سنوات وينتهي بمنح المتدرب أو المتدربة رخصة مزاولة مهنة المحاماة.

الانتخابات البلدية

2015/ 12/ 14

حصدت السيدات في مناطق عدة بالسعودية 20 مقعدًا في أول مشاركة لهن في الانتخابات البلدية. وأعلنت اللجان المحلية للانتخابات البلدية في مناطق المملكة أسماء الفائزين بعضوية المجالس البلدية، فيما أبدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (الجهة الرقابية) رضاها عن العملية الانتخابية.

وأشارت الجمعية إلى أن العملية الانتخابية كانت «نزيهة وشفافة». ورفع وزير الشؤون البلدية والقروية رئيس اللجنة العامة للانتخابات البلدية المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ- الشكرَ لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على ما لقيته العملية الانتخابية من رعاية ودعم، وحرصه على نجاحها وتنفيذها، وفق أعلى درجات الدقة والشفافية.

وأعلن آل الشيخ مشاركة 702.542 ناخبًا وناخبة، أي ما نسبته 47,4% من إجمالي المقيدين، وقد فاز بعضوية المجالس البلدية 2106 مرشحين، منهم 20 مرشحة.

تراخيص الأندية الرياضية

2017/ 07/ 18

أعلنت الهيئة العامة للرياضة عن إطلاق الخدمة الإلكترونية لإصدار تراخيص المراكز والصالات الرياضية عبر الموقع الرسمي لها.

السماح للعائلا بدخول الملاعب

2017/ 10/ 0

أعلن تركي آل الشيخ، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة، ورئيس اللجنة الأولمبية العربية السعودية، السماح بدخول العائلات الملاعب السعودية وفقًا للضوابط، بداية من مطلع عام 2018، وذلك تماشيًا مع توجهات القيادة الرشيدة، وما توليه من اهتمام بفئات المجتمع كافةً؛ حيث يتم تأهيل ثلاثة ملاعب «ملعب الملك فهد في الرياض، مدينة الملك عبدالله الرياضية في جدة وملعب الأمير محمد بن فهد في الدمام»، لتكون جاهزة لدخول العائلات.

السماح للمرأة بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية

2015/ 05/ 31

أُقرت مشاركة المرأة لأول مرة ترشيح وانتخاب المرأة للنهوض بالخدمات البلدية؛ حيث إن آلية المشاركة النسائية والاستعداد لها تمت على مستوى المملكة وفق الضوابط الشرعية، وبما يحفظ للمرأة السعودية خصوصيتها، وقد تم تكوين اللجان المحلية للانتخابات في جميع المناطق، ومثلت المرأة ما نسبته 20 % من هذه اللجان؛ وذلك لمواكبة قرار السماح للنساء بالترشح والانتخاب. وأصبحت شريكاً مهمًّا في العديد من الهيئات والجمعيات الأهلية كالغرف التجارية، والأندية الأدبية، وجمعيات الخدمات الاجتماعية.

.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«التعليم» تفتح برامج إعداد المعلم اعتباراً من الفصل الدراسي الأول من العام المقبل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614876

لرياض – سعد الغشام إمنذ 15ساعة في 10 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 10ديسمبر 2018 / 16:07
وجه وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى مديري الجامعات في المملكة بفتح برامج إعداد المعلم اعتباراً من الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1440-1441، على أن تكون في مستوى الدراسات العليا، ما عدا برنامج إعداد معلمة الطفولة المبكرة فتكون في مستوى البكالوريوس.
وكانت لجنة تطوير إعداد المعلم في الوزارة دعت إلى إيقاف القبول في برامج إعداد المعلم في كليات التربية الحالية، ليكون مواكباً لـ«رؤية المملكة 2030»، التي تضمنت التجديد في سياسة إعداد المعلم، ونص الهدف الاستراتيجي الثاني ضمن أهداف وزارة التعليم على «تحسين استقطاب المعلمين وتأهيلهم وتطويرهم»، فيما نص الهدف الاستراتيجي السابع على «تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.»
وتمخضت أعمال اللجان المشتركة بين القائمين على برامج إعداد المعلم في الجامعات وبين مسؤولي التعليم العام التي شارك فيها خبراء دوليين، على مرحلتين؛ الإطار العام والإطار التنفيذي، على أن يبدأ القبول في برامج إعداد المعلم الجديدة اعتباراً من الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي المقبل 1440-1441هـ، بعد مرورها في عملية الإقرار وفق المراحل التي اعتمدتها اللجنة.
وكان من ثمار مرحلة الإطار العام صوغ القرارات التي نصت على إيقاف القبول في جميع برامج إعداد المعلم القائمة حالياً في الجامعات ومن ذلك برامج رياض الأطفال وبرامج تعليم الطفولة المبكرة على ألا يُفتح القبول بها إلا بعد تجديد برامج إعداد المعلم القائمة حالياً وإقرارها من وزارة التعليم، بعد أن تكون مصممة لمستوى الدراسات العليا، فيما يستثنى من ذلك برنامج إعداد معلمة الطفولة المبكرة الذي يقدم في مستوى البكالوريوس مقتصراً على الإناث.
فيما ينطوي تجديد برامج إعداد المعلم على ثلاثة مسارات رئيسة تقابل فيها مرحلة التعليم العام، وهي: الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، ومرحلتّي المتوسطة والثانوي، يضاف لها التربية الخاصة وتعليم الموهوبين والإرشاد المدرسي باعتبارها مسارات مساندة، إضافةً إلى ثلاثة مسارات ذات طبيعة خاصة تشمل: التربية البدنية، والفنية، والأسرية.
وتأتي مرحلة الإطار التنفيذي لتوضيح الخطوات العملية لتصميم البرامج وتنفيذها من الجامعات وفق أطر ومواصفات عامة للبرامج والكفايات التي يتوقع أن يكتسبها الخريجون وكيف تُدار تلك البرامج بما يضمن جودتها.
ويسعى وجود الإطار التنفيذي إلى التنوع في البرامج بين الجامعات وتعزيز، وإظهار روح التنافس والإبداع في تصميمها وتنفيذها مع التزام ما يحتويه الإطار من مضامين. وجاءت وثيقة الإطار التنفيذي بمثابة دليل مختصر يساعد الجامعات في تصميم برامج إعداد المعلم.
وقضت التعليمات بموافقة وزارة التعليم على افتتاح أي برنامج لإعداد المعلمين عبر تعبئة نموذج طلب الموافقة المبدئية من طريق الموقع الإلكتروني التابع للجنة تطوير إعداد المعلم في وكالة وزارة التعليم للتخطيط والتطوير، لتتم دراستها واتخاذ قرار إما بالموافقة للانتقال لخطوة »بناء البرنامج»، وإما إكمال بعض المتطلبات أو برفض البرنامج، ومن ثم تبلّغ الجهات المتقدمة في قرار اللجنة، وفي الخطوة التي تليها تشرع الجامعة ببناء البرنامج وفق نموذج المواصفات المطلوبة وإرساله إلى لجنة تطوير المعلم قبل عرضها على مجلس الجامعة المتقدمة لتتم دراسة البرنامج واتخاذ القرار من قبل اللجنة.

الربيعة: تأمين صحي لجميع المواطنين خلال 5 سنوات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614888

الرياض - صديق البخيت |منذ 9ساعات في 10 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 10ديسمبر 2018 / 17:46
أكد وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة، أن المملكة تعد من أفضل 24 دولة في الرعاية التخصصية في العالم، لافتاً إلى أنها رائدة في المجال الصحي في العالم العربي، وأشار إلى زيادة عدد أسرة المستشفيات إلى 43.630سريراً، وتدشين 10 عيادات متنقلة، وزيادة عدد مراكز القلب إلى 22 مركزاً، موضحاً أنه يجري العمل على أن يكون هناك تأمين صحي لجميع المواطنين خلال أربع إلى خمس سنوات.
وأوضح وزير الصحة في تصريح صحافي اليوم (الإثنين) لمناسبة الذكرى الرابعة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، أن عهد الملك سلمان، شهد الكثير من الإنجازات التنموية والإصلاحات والتي أحدثت نقلة نوعية في مختلف مجالات التطوير في بلادنا، منوهاً بالدعم اللامحدود الذي يحظى به القطاع الصحي من خادم الحرمين وولي عهده أسهم في تحقيق العديد من المنجزات وتجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.
وأشار الربيعة إلى أن وزارة الصحة اهتمت بتسهيل تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطن من خلال تطبيقات عدة، إذ أكملنا سبعة ملايين موعد عبر تطبيق خدمة موعد، ويستخدم التطبيق 4.5 مليون مستخدم، كما نسعى إلى تخفيف الزحام في الطوارئ وتحقيق رفع الكفاءة في استخدام غرف العمليات وتواصل الصحة تنفيذ برنامج «أداء الصحة»، من خلال تطبيق ومتابعة ما يزيد على 40 مؤشراً لقياس الأداء في سبعة محاور علاجية في المستشفيات وهي: الطوارئ، العيادات، العمليات، التنويم، العناية المركزة، الأشعة، والمختبرات، حيث يستهدف البرنامج رفع مستويات الإنتاجية وكفاءة وجودة الأداء في تقديم الخدمات الصحية بالمستشفيات.
وأشار إلى أن مركز 937 يستقبل 30 ألف اتصال يومياً، ونسبة 98 في المئة من البلاغات تغلق خلال ثلاثة أيام، ونسبة الرضا تتجاوز 85 في المئة، كما أن لدينا تطبيق «صحة» الذي يستطيع المواطن من خلاله الحصول على استشارة طبية مرئية، ونعمل على أن يكون هناك تأمين لجميع المواطنين خلال أربع إلى خمس سنوات.

«العدل" تفعل المرافعة في محاكم الاستئناف لتكون درجة تقاضي ثانية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614886

جدة – «الحياة | «منذ 10ساعات في 10 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 10ديسمبر 2018 / 16:59
أطلق وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني المرحلة الأولى من تفعيل المرافعة في محاكم الاستئناف لتكون درجة تقاضي ثانية.
وبدأت محاكم الاستئناف في المملكة، تفعيل قراري المجلس الأعلى للقضاء المتعلقان في مباشرة محاكم الاستئناف اختصاصاتها المنصوص عليها في نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية بنظر الاعتراضات الصادرة على

أحكام وقرارات محاكم الدرجة الأولى في القضايا التجارية والجزائية بطريق المرافعة أمامها، كدرجة ثانية للتقاضي.
ونوه وزير العدل خلال لقاءه اليوم (الإثنين)، بقضاة محكمة الاستئناف في مكة المكرمة، بالدعم الكبير الذي يحظى به القطاع العدلي، الذي كان له الأثر الكبير في «النقلة النوعيّة» التي يشهدها القطاع، ومن ضمنها اكتمال منظومة القضاء المتخصص والتحول الرقمي الذي يشهده القطاع بمكوناته.
وأعلن الصمعاني في ثنايا اللقاء، عن إطلاق المرحلة الأولى من تفعيل المرافعة في محاكم الاستئناف، مبيناً أن هذا التفعيل يهدف إلى إعمال مبدأ تعدد درجات التقاضي، إذ سيعزز الضمانات القضائية، ويسرّع الفصل في المنازعات وتفعيل اختصاصات المحكمة العليا بالطعن بالنقض وفقًا للأسباب المبينة في نظام القضاء، إضافة إلى تعزيز جودة الأحكام القضائية، وتحقيق العدالة الناجزة، وتوفير الشفافية لأطراف النزاع.
وأعلن الوزير أيضاً عن قرب افتتاح محكمة استئناف جديدة في محافظة جدة، تسهيلاً للمستفيدين ولتغطية احتياجاتهم في جميع مدن المملكة تحقيقاً للعدالة الناجزة. وتفقد وزير العدل المرافق العدلية في مكة المكرمة التي شملت محاكم: الاستئناف، والجزائية، والعامة، والأحوال الشخصية، والتنفيذ، والتجارية، والعمالية، واطلع على الخدمات المقدّمة للمستفيدين والعمليات والإجراءات المتبعة داخل المرافق العدليّة.
وحض القضاة ومنسوبي المرافق العدليّة على استثمار التحوّل الرقمي الذي تشهده المرافق العدليّة والإفادة من الأدوات والممكنات التي يوفرها لتطوير العمل وتحسين تجربة المستفيدين من الخدمات العدليّة، تيسيراً لهم وتلمساً لاحتياجاتهم بما يضمن سرعة البت في قضاياهم وسرعة إنجاز متطلباتهم بما يعزز من كفاءة منظومتي القضاء والتوثيق في المملكة والانتقال بهما إلى مراحل تطوير متقدمة بالانسجام مع التطور المستمر الذي تشهده المملكة في شتى المجالات.
والتقى وزير العدل مستفيدين، واستمع إلى ملاحظاتهم والمقترحات والشكاوى المقدمة منهم، مؤكداً حرص الوزارة على التسهيل على المستفيدين.

الحياة AL HAYAT

فيصل بن مشعل : القضاء في المملكة قائم على العدل والمساواة منذ تأسيسها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1724434

نوه صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم ، حرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ بمرفق القضاء في سبيل إعطاء كل ذي حقٍ حقه على كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ، مثمناً الجهود الجليلة التي يقوم بها مرفق القضاء في إحقاق الحق وإرساء مبادئ العدل , في ظل الدعم الكبير الذي يلقاه مرفق القضاء من القيادة الحكيمة ـ أيدها الله ـ .
وأشاد سموه خلال كلمته في الجلسة الأسبوعية مع المواطنين اليوم بقصر التوحيد بمدينة بريدة ، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن تركي بن فيصل بن تركي بن عبدالعزيز نائب أمير القصيم ، بالجهود التي تبذلها وزارة العدل من أجل تقديم عمل عدلي نوعي متميز لإكمال منظومة القضاء المتخصص الذي تنص عليه أنظمة القضاء في المملكة ، مثمناً الجهود التي تبذلها الجهات الشرعية في المنطقة في خدمة مراجعيها ، مؤكداً سموه أن القضاء في المملكة من الأولويات منذ قيام الدولة على يد المؤسس الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ والاهتمام والرعاية في أن الناس سواسية حيث سعى الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ إلى تحقيق العدل والمساواة ، وإقامة القضاء على تحكيم الشريعة الإسلامية في الأمور كافة.
من جهته أوضح رئيس المحكمة العامة ببريدة الشيخ إبراهيم بن عبدالله الحسني أن القضاء في المملكة سجل حافل ناصع بالبياض لتعزيز حقوق الإنسان وحمايته وحماية حقوقه ، متطرقاً إلى تعدد محاكم القضاء العام وتنوعها داخل النظام القضائي للدولة ، وقصر الاختصاص لكل محكمة على حسب القضية غاية في إحقاق العدالة بهذه البلاد ، لافتاً النظر إلى أنه لا يسمح للقاضي النظر في قضية ليست من اختصاصه.

وبين أن المحكمة التجارية ستفتح قريباً في منطقة القصيم لتكتمل جميع أنواع المحاكم ، منوهاً بما يحظى به مرفق القضاء من اهتمام القيادة الرشيدة وتخصيصها لمشروع تطوير القضاء بمبلغ 7 مليارات ريال ، والوصول إلى الترافع الإلكتروني والضبط الشامل الإلكتروني للوزارة ، الذي سيحدث نقطة تحول تاريخية في مسيرة القضاء في المملكة ، ويحقق الاستقلال للمرفق ويعزز جانب التخصص ويوجد ضمانات العدالة ويريح القضاة والمراجعين للمحاكم.
وأفاد الشيخ الحسني أن الأنظمة راعت حقوق المرأة في المحاكمة والترافع ، ويسرت لها الكثير من الإجراءات بما فيها سرعة الفصل في الدعاوى التي ترفعها في المنازعات الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة والعضل ، وكذلك منح المحكمة سلطة الأمر بالإحضار الجبري في حال تخلف المدعى عليه في تلك المنازعات ، إضافة إلى أن للمرأة الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه ، مع مراعاة جانب تيسير الإجراءات الجزائية في حقها إذا كانت متهمة.
من جانبهم أوضح كل من رئيس محكمة التنفيذ الشيخ فوزان الفوزان ، ورئيس محكمة الأحوال الشخصية ماجد الوشمي ، ورئيس المحكمة العمالية الشيخ عبدالكريم التويجري ، اختصاص محاكم التنفيذ والأحوال الشخصية والعمالية ، موضحين اختصاصاتها والأعمال المناطة بها ، مؤكدين أن المملكة رسخت منذ تأسيسها على دعائم الحق والعدل والإنسانية والإنصاف في جميع أركان الدولة ، وعلى وجه الخصوص الركن القضائي الذي يستند على الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية في إجراءاته وأحكامه ، حيث راعى القضاء جميع حقوق المتهم في منظومة شرعية وقانونية وإنسانية متكاملة ليتحقق بذلك للمواطن والمقيم في المملكة التمتع بكامل الحقوق المكفولة له ، وقد منحت المملكة من خلال أنظمتها القضائية للمتقاضين جميع الحقوق والضمانات التي تكفل تحقيق العدالة.
وفي نهاية الجلسة ، شارك العديد من الحضور بطرح مداخلاتهم حول المحاكم الشرعية واختصاصاتها.

إطلاق مشروع الرقابة الصحية بتبوك والقرى التابعة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603552

ناعم الشهري
دشن أمين منطقة تبوك المهندس، فارس بن مياح الشفق، مشروع الرقابة الصحية بمدينة تبوك والقرى التابعة، وذلك بحضور وكيل الأمين للخدمات المهندس إبراهيم الغبان، ومدير الإدارة العامة لصحة البيئة الدكتور محمد البديوي.
وبيّن وكيل الأمين للخدمات المهندس إبراهيم الغبان، أن المشروع يهدف لتطوير ورفع كفاءة أداء العمل الرقابي في أمانة منطقة تبوك من خلال زيادة إنتاجية المراقبين، وجعل العمل الرقابي نموذجًا يُحتذى به في المنطقة، من حيث الأداء والارتقاء بمستوى التعامل وتحقيق أعلى مستويات الشفافية بين أمانة منطقة تبوك وأصحاب الأعمال، وكذلك تقليص الفترة المطلوبة لإنجاز الخدمات.
وأشار إلى أن المشروع يهدف أيضًا إلى توحيد جميع خدمات الأمانة والمواقع الفرعية ببوابة إلكترونية موحدة، موضحًا أن أعمال المشروع تتضمن دراسة وتوثيق إجراءات العمل وإعادة جدولة جميع ما يلزم من إجراءات لتحقيق التميز في تقديم مراقبة المحلات، وأتمتة جميع عمليات الرقابة على المحلات وتطوير مؤشرات أداء لجميع عمليات الرقابة على المحلات، وتدريب فريق العمل على استخدام جميع الأنظمة الإلكترونية التي سيتم العمل بها خلال المشروع.

قانونيات لـ "عكاظ": توظيف باحثات في العدل تسريع للقضايا ورفع لسقف الوعي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691701

ذكرى السلمي (جدة@zekraalsolami)، أشواق الطويرقي (مكة المكرمة @shwg90)
اعتبر عدد من القانونيات، مباشرة موظفات في وزارة العدل للمرة الأولى في تاريخ الوزارة، خطوة ترسخ مكانة المرأة في المجتمع السعودي، والعمل على تمكينها في الكثير من الوظائف، وتؤكد جدارتهن وقدرتهن على تبوؤ الكثير من المناصب المهمة، بعدما كانت حكرا على الرجال فقط.
وأكدت المحامية والمستشارة القانونية نجود قاسم، أن عمل المرأة في 5 مجالات بوزارة العدل، كباحثة شرعية وقانونية ومساعدة إدارية ومطورة برامج أولى، كفيل بتسريع القضايا، في إطار التخصص الذي ستعمل فيه الموظفات، خاصة دورها في الاستشارات والإرشادات للمستفيدات في المجالات التوثيقية، واستقبال الشكاوى، والعمل في أقسام مختصة وإدارة صحائف الدعوى والمواعيد وأقسام للتقنية الرقمية ووحدات الصلح والإرشاد في محاكم الأحوال الشخصية.
وقالت عملهن يسهم في زيادة الوعي والثقافة القانونية والحقوقية لدى النساء وسيكون أسهل عليهن في التواصل والتشاور وعمق الفهم والمعرفة لكافة الإجراءات القضائية.
وعبرت المستشارة القانونية سارة عطيوي عن سعادتها بتوظيف أول دفعة نسائية في وزارة العدل، مما ينعكس إيجابا على واقع العمل في المحاكم، وقالت «أتوقع أن يكون التأثير قويا جدا وملحوظا في سير القضايا الخاصة بالنساء، ويكفي أن تكون هناك أجواء نسائية في جانب الاستشارات والإرشاد، بحكم واقع التخصص وإلمام النساء بكثير من ظروف أخواتهن.»
وبينت الوكيلة الشرعية أمونة عبدالله توكل، أن هذا التعيين، جاء في ظل الحاجة الملحة لهن، خاصة أنه كانت هناك مطالب سابقة من قبل المختصين والمختصات في الجانب القانوني والاجتماعي ممن وقفوا على الكثير من الحالات في القضايا التي كانت ترد إليهم في مكاتب المحاماة والجمعيات الأسرية والإنسانية والتي تتطلب وجود نساء في القطاع العدلي لخدمة هذه الفئة.
وتوقعت الأخصائية الاجتماعية شادية جنبي، آثارا إيجابية لهذا الدور، منها المساهمة في تخفيف الضغط على المحاكم التي كانت في السابق تدار بكوادر رجالية يباشرون في تقديم الخدمات للجنسين، بالإضافة إلى أن وجود الباحثات سيساهم في حل العديد من القضايا التي تخص المرأة خاصة في القضايا الأسرية والأحوال الشخصية.

توظيف 200 ناجية من عنف "ذوي القربى".. قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691716

زين عنبر (جدة **@zain_anbar**)
وجدت 200 معنفة سعودية أخيراً ملاذاً آمناً من عصا «التعذيب والحرمان»، بعد أن فتح «برنامج الأمان الأسري» لهن باباً للنجاة من ظلم »ذوي القربى» باحتوائهن وتأهيلهن لسوق العمل لتوظيفهن.
ويقول المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الدكتور ماجد العيسى لـ«عكاظ» عن الناجيات من العنف: إن البرنامج دشن مرحلة جديدة في التعامل مع ضحايا العنف، إذ لا يتوقف دوره عند تلقي البلاغات، بل يتجاوزه إلى تدريبهن وتأهيلهن لسوق العمل.
وأضاف: إن عدد السيدات الناجيات من العنف اللاتي دربهن البرنامج حالياً يبلغ 200 سيدة، إذ يتم تأهيلهن عبر جلسات تدريبية، وورش عمل بمعدل جلسة تدريبية كل أسبوع لمدة 7 أسابيع،

"نزاهة" لـ"الاقتصادية": نعمل على معالجة الأخطاء في بعض الأنظمة لتحسينها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.aleqt.com/2018/12/10/article_1503921.html

أمل الحمدي من جدة
قال لـ"الاقتصادية" الدكتور خالد المحيسن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، إن الهيئة تعمل على معالجة الأخطاء الموجودة في بعض الأنظمة واللوائح بهدف تحسينها، إلى جانب تحليل مخاطر الفساد والتحقق من وقوع حالات.
وأكد أن خطة "نزاهة" مبنية على البلاغات والمعلومات التي تصل إليها، ومن ثم قياس أداء الفساد لدى الجهات الحكومية، حيث تضع أولويات على هذا الأساس وهو ما يتم العمل به.
وأشار على هامش، أعمال "منتدى نزاهة السابع" في جدة اليوم، إلى انخفاض معدلات ممارسة الفساد في المملكة خلال العام الماضي، حيث حققت إنجازات مميزة حظيت بتفاعل إيجابي.
وأضاف "استطاعت الهيئة مشاركة 5500 نشاط مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي."
وتحت رعاية الأمير خالد الفيصل، مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، اختتمت أمس في محافظة جدة ، أعمال "منتدى نزاهة السابع"، تحت شعار اليوم الدولي لمكافحة الفساد "متحدون على مكافحة الفساد"، الذي نظمته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، بعنوان "مخاطر الفساد وسبل التعامل معها"، احتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2018.
وأوضح الدكتور المحيسن، في كلمة الافتتاح، أن المنتدى الذي تشارك فيه المملكة ممثلة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المجتمع الدولي بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي يصادف اليوم التاسع من شهر ديسمبر من كل عام، اختار

المجتمع الدولي شعار "متحدون لمكافحة الفساد"، الذي يدل على أن تعاون المجتمع الدولي هو السبيل لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وأشار إلى أن المملكة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز، سباقة إلى سن وتبني الأنظمة والتشريعات التي تحقق العدالة، وتكافح الفساد، وتسد الطرق والمنافذ المؤدية إليه، حيث يتضح ذلك جليا في النظام الأساسي للحكم المنبثق من الشريعة الإسلامية السمحة، وتأسيس الأجهزة العدلية والرقابية وجهات مكافحة الفساد.
وأكد أن المملكة تشهد اليوم في عهد خادم الحرمين الشريفين، مرحلة جديدة من مراحل مكافحة الفساد، التي رسم ملامحها في أول كلمة له عند توليه مقاليد الحكم عن إرادة وعزم وحزم، حيث وجه بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية كافة بما يؤدي إلى تفعيل اختصاصاتها والقيام بما يتطلع إليه هذا الوطن من جعله نموذجا يحتذى به في المجالات كافة، الأمر الذي يحمل في طياته رسالة واضحة على المستويين الوطني والدولي، وأن المملكة لا تتسامح مطلقا مع الفساد ومرتكبيه، مبينا أن هذا النهج يشكل أحد مرتكزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
وذكر أن إقامة هذا المنتدى يصادف الذكرى السنوية الـ15 لاعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، حيث أصدرت الدولة قرارا يقضي بوجوب مراعاة ما تضمنته الاتفاقيات الدولية من التزامات على المملكة، عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، مؤكدا أن الدولة حريصة على أن تكون من أوائل الدول التي أنهت استعراض أنظمتها للتحقق من توافقها مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
ولفت إلى أن الإنجازات التي تحققت خلال هذا العام، تأتي تنفيذا لتوجيه القيادة، في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، بما يعكس الإرادة السياسية للمضي قدما في مكافحة الفساد بأشكاله كافة، مستشهدا منها موافقة خادم الحرمين الشريفين على استحداث دوائر متخصصة لقضايا الفساد في النيابة العامة تقوم بالتحقيق والادعاء في قضايا الفساد وترتبط بالنائب العام مباشرة، وأيضا توفير الحماية الكافية لكل موظف يتقدم ببلاغ ضد ممارسات الفساد المالي والإداري، والموافقة على نظام الإجراءات الجزائية المتعلق برفع دعوى جزائية على الوزير أو من يشغل مرتبة وزير أو من سبق له أن عين وزيرا أو شغل مرتبة وزير وتعديل نظام مكافحة الرشوة.
من جهته، قدم مشاري عبيد المستشار القانوني في مركز تحقيق كفاءة الإنفاق في وزارة المالية، ورقة بعنوان "منهجية رفع كفاءة الإنفاق الحكومي" بين خلالها أن مركز تحقيق يعمل على كفاءة الإنفاق مع الجهات الحكومية لتحديد فرص رفع كفاءة الإنفاق، ومتابعة تحقيق نتائج الكفاءة، ووضع الحلول لتذليل العقبات، ووضع الآليات اللازمة لدعم رفع كفاءة الإنفاق.
وأشار عبيد، إلى نتائج التعاون المشترك بين الجهات الحكومية ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق، مبينا أنه تم مراجعة 9600 مشروع رأسمالي، ونحو 400 عقد تشغيلي، إضافة إلى المشاركة في إعداد ومراجعة ميزانيات 30 جهة حكومية، ومراجعة أولية لأكثر من 1500 مبادرة في 11 برنامج من برامج الرؤية.

الحياة
AL HAYAT

السعودية في خريطة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1439هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614949

نايف معلا

عطفاً على مقالتي السابقة المنشورة أول من أمس (الأحد (بعنوان: «تقييم وتقويم حالة حقوق الإنسان»، ذكرت أن السعودية مهيأة لتكون أنموذجاً يضاهي النماذج الرائدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأشرت إلى أحد أهم العوامل أو مواطن القوة لتحقيق هذا الهدف، وهو بتعبير فني، وجود إرادة على أعلى مستويات، متأهبة نحو بلوغ أفضل المستويات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق تنميةٍ مستدامة محورها وموضوعها الإنسان، ولعل اقتصاري على ذكر هذا العامل دون سواه، كان تماشياً مع موضوع المقالة السابقة، الذي يتحدث عن تقييم حالة حقوق الإنسان من منظورٍ فني بشكلٍ عام، وإلا فالعوامل المهيأة لتحقيق ذلك الهدف كثيرة، ومتنوعة يمكن تصنيفها في محددات عدة، كالعوامل القيمية مثل مقاصد وقواعد الشريعة الإسلامية، وهذا العامل يتقاطع مع العامل الذي أشرت إليه (وجود

الإرادة) من وجه أن الشريعة الإسلامية وضعت على عاتق الحاكم المسلم مسؤولية حفظ حقوق الإنسان، كما أن الشريعة الإسلامية لم تقف عند وجوب حماية حقوق الإنسان، بل تجاوزت ذلك إلى وجوب كل ما يؤدي إلى حمايتها وفقاً للقاعدة الشرعية «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.«

ومن العوامل المهمة أيضاً الملاءة في الإنفاق، أو بتعبير آخر القوة الاقتصادية، فالسعودية أنعم الله عليها بثروات ومقدرات جعلتها في مصاف الدول ذات التأثير في الاقتصاد العالمي، فهي عضو في منظمة أوبك، وعضو في مجموعة العشرين، وتشغل مرتبة متقدمة في قائمة الدول المانحة، وبالتالي فإنها مهيأة بجدارة أن تحقق أعلى المستويات في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحديداً، باعتبارها حقوقاً إيجابية يتطلب إعمالها اتخاذ تدابير تدريجية مادية أو ملموسة إن صح التعبير، بخلاف الحقوق السلبية التي يكاد يقتصر إعمالها في الامتناع عن التدخل التعسفي في ممارستها من قبل الأفراد، وإعمالها يكون فورياً بطبيعته.

أتحدث هنا عن تطلع متقدم يمثل تحقيقه الانتقال من طور الالتزامات في مجال حقوق الإنسان إلى طور أفضل الممارسات، وإلا فإن السعودية قد حققت، وخاصة خلال السنوات الثلاث الماضية، تقدماً كبيراً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مختلف المستويات، عاشه مواطِنُها والمقيم فيها، قبل أن تتردد أصداؤه في التقارير الأممية، فعلى سبيل الذكر، لدى السعودية إطار قانوني متين يعزز ويحمي حقوق الإنسان، قوامه أنظمة ولوائح وأسس قانونية تغطي مجالات حقوق الإنسان أو جلها إن لم يكن كلها، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم، ونظام القضاء، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام الأحداث، ونظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ونظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ونظام مكافحة جريمة التحرش، هذا بالإضافة إلى الأنظمة العادية ولوائحها التنفيذية التي تُعنى بحقوق الإنسان المختلفة كالتعليم والصحة والعمل والضمان الاجتماعي ونحو ذلك.

ويشار في هذا السياق أيضاً، إلى الأمر السامي رقم 33322 الصادر في أبريل 2017، الذي قضى على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة شخص آخر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها..، والأمر السامي رقم 905 الصادر في سبتمبر 2017، الذي قضى باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، بما فيها إصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حدٍ سواء.

كما أن السعودية طرفٌ في خمسة من اتفاقات الأمم المتحدة الرئيسة لحقوق الإنسان، والبالغ عددها تسعة اتفاقات، وطرفٌ في ثلاثة بروتوكولات لاحقة باتفاقين من تلك الاتفاقات، إذ أصبحت المملكة طرفاً في الاتفاق الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاق مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، واتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاق حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبروتوكولها الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، واتفاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، ومما يجدر ذكره أن تلك الصكوك قد أصبحت بانضمام السعودية إليها أو مصادقتها عليها جزءاً من قانونها الوطني مع مراعاة ما أبدته من تحفظات.

ولدى السعودية إطار مؤسسي فاعل يُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق المرتكزات الثلاثة (الوقاية، والحماية، والمقاضاة)، ويشمل هذا الإطار الأجهزة القضائية كمحاكم القضاء العام والقضاء الإداري بمختلف أنواعها ودرجاتها والنيابة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، والجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان كهيئة حقوق الإنسان، ومجلس شؤون الأسرة، وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئات المهنية كالهيئة السعودية للمحامين، وهيئة الصحفيين السعوديين ونحوها، ومؤسسات المجتمع المدني كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسة الملك خالد الخيرية، ومؤسسة النهضة النسائية، وجمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره، وجمعية رعاية الأطفال المعوقين، وجمعية رعاية الأيتام وغيرها.

هذا استعراض موجز للإطارين القانوني والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في السعودية، إذْ إنهما العنصران الأساسيان في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فمن غير بناء هذين الإطارين وتضافرهما بشكلٍ فاعل، يظل أي حراكٍ في سياق حماية حقوق الإنسان وتعزيزها قاصراً أو متجاوزاً !لذلك فإن التركيز عليهما ملحوظ في الاتفاقات الدولية، وفي ملاحظات الخبراء الأمميين.

الحياة AL HAYAT

خريطة العمل السعودي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1439هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691623/

عيسى الحليان

تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن إجمالي عدد المشتغلين في المملكة يبلغون 13.080.066 يشكل الذكور منهم 10.981.051 مشتغلا وبنسبة 84.4%، فيما يبلغ إجمالي النساء المشتغلات 2.037.015 مشتغلة وبنسبة 15.6%. أما فيما يتعلق بالسعوديين فيبلغ عدد المشتغلين منهم 3.125.343 مشتغلا نسبة الرجال منهم 65.7% وبعدد 2.053.189 مشتغلا، في حين يبلغ عدد النساء 1.154.072 وبنسبة 34.3% (لا يدخل ضمن الأرقام القطاعات العسكرية والأمنية أو غير المسجلين في بيانات الخدمة المدنية أو التأمينات الاجتماعية.(

ولو استعرضنا العاملين في القطاع الخاص (المسجلين في التأمينات الاجتماعية) لوجدنا أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين 72%، تليهم العمالة المنزلية بنسبة 18.6%، فيما لا تتجاوز نسبة العاملين في قطاع الخدمة المدنية 9.4% من إجمالي العاملين في البلاد.

ولو أردت معرفة نسبة العاملين السعوديين في كل منطقة إدارية لوجدت أن الرياض تتصدر بعدد 1.205.451 وبنسبة 38.6%، يليهم المشتغلون في مكة بنسبة 19.9%، ثم المنطقة الشرقية 18.4%، فيما سجلت أقل نسبة في منطقة الحدود الشمالية بعدد 24788 مشتغلا وبنسبة 0.8%.

ويتوزع السعوديون على جملة من المهن، فالمهن الصناعية لا تستوعب أكثر من 1.6%، فيما ترتفع المهن الهندسية إلى نسبة 11.1%، والمهن الكتابية 27.3%، ومهن البيع 13.1%، ومهن الخدمات 18.2%، ومهن الإدارة والتشريع 8.1%، والمهن الفنية 10.3%، وتأتي الزراعة في ذيل القائمة بنسبة 0.2%، وهو ما يوضح أن المهن الكتابية تأتي في المقدمة، فيما تقبع المهن الزراعية في مؤخرة القائمة.

ولو أردت معرفة دور مجموعات الأنشطة الاقتصادية في تشغيل السعوديين لوجدت (في القطاع الخاص) أن الكهرباء والغاز والمياه 2.24%، والصناعات التحويلية 10.38%، والزراعية 0.84%، والمال والتأمين والعقار 11.26%، والبريد والاتصالات 4.55%، والتجارة 22.82%، والبناء والتشييد 21.92%، والتعدين 5.41%، والخدمات الصحية 2.2%، وهذه أرقام وإحصائيات هامة تحتاج في الواقع إلى تحليل واستخلاص للنتائج.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م

http://www.alriyadh.com/1724364

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1439هـ - 11 ديسمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/12/11/article_1504496.html